الأمم المتحدة

E/ICEF/2022/P/L.32

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
11 July 2022
Arabic
Original: Arabic/English/French and Spanish only

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية لعام 2022

6-9 أيلول/سبتمبر 2022

البند 4 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

وثيقة البرنامج القطري

ليبيا

موجز

تُقدَّم وثيقة البرنامج القُطري لليبيا إلى المجلس التنفيذي بغرض مناقشتها والموافقة عليها في الدورة الحالية، على أساس عدم الاعتراض. وتشتمل الوثيقة على مقترح ميزانية إرشادية إجمالية بمبلغ 000 652 2 دولار من الموارد العادية، رهناً بتوافر الأموال، ومبلغ 000 700 62 دولار من الموارد الأخرى، رهناً بتوافر المساهمات المحددة الغرض، للفترة من عام 2023 إلى عام 2025.

* E/ICEF/2022/22.

22-10855 (A) 020822 050822

الرجاء إعادة استعمال الورق

الأساس المنطقي للبرنامج

1 - ليبيا بلد من الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل شهد سلسلة من الصدمات السياسية والاقتصادية منذ الثورة في عام 2011. وبعد فترة طويلة من التشرذم السياسي ونزاع مسلح دام قرابة العامين، تم التوصّل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر 2020، وهو ما هيّأ المجال لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية في آذار/مارس 2021. وتأجل إجراء الانتخابات الوطنية التي كان من المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2021. وأدى الأثر المشترك الذي خلّفه عدم الاستقرار السياسي والنزاع المسلح وجائحة مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19) والحصار النفطي إلى تدهور اقتصادي؛ وانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 065 12 دولارا في عام 2010 إلى 699 3 دولارا في عام 2020[1]. ويفرض ارتفاع معدلات البطالة، ولا سيما بين الشباب والنساء، والإفراط في الاعتماد على الهيدروكربونات من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، تحديات كبيرة.

2 - ولم تعتمد ليبيا ميزانية وطنية موحدة منذ عام 2014، وهو ما أدى إلى انخفاض الاستثمار العام في الخدمات الأساسية والتأخير في دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية. ويؤدي الانخفاض المطرد في نوعية الخدمات الأساسية وإمكانية الحصول عليها إلى تفاقم ضعف الأسر المعيشية، وهو ما أدى إلى زيادة الاعتماد على استراتيجيات التكيف السلبية.

3 - وتشهد ليبيا نموا سكانيا، وقد قُدِّر تعداد السكان في عام 2021 بنحو 7 ملايين نسمة، 52 في المائة منهم دون سنّ 25 عاما، و 31 في المائة دون سنّ 15 عاما، و 11 في المائة دون سنّ 5 سنوات[2]. وفي هذا البلد القاحل الذي يقع في الصحراء الكبرى، كان حوالي 81 في المائة من السكان يعيشون في بيئات حضرية في عام 2020[3]. وتشمل الفئات الأكثر ضعفا المشردين داخليا (3 في المائة)[4]، والمهاجرين وطالبي اللجوء (9 في المائة)[5]. وفي عام 2019، بلغ مؤشر عدم المساواة بين الجنسين 0,252، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 0,439، وهو ما يعكس تفاوتا في الصحة الإنجابية والتمكين وسوق العمل[6].

4 - وقدمت الحكومة تقريرا وطنيا للاستعراض الدوري الشامل في عام 2020؛ وقدمت إلى لجنة حقوق الطفل في عام 2021 تقرير الدولة الطرف الجامع للتقريرين الثالث والرابع (في انتظار الاستعراض)؛ وقدمت إلى منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام 2020 استعراضها

(1) تم الحصول على الأرقام من الموقع الشبكي، <www.macrotrends.net>، وتم الاطّلاع على المحتوى في 9 كانون الأول/ديسمبر 2021.

(2) مصلحة الإحصاء، *تقدير السكان حسب المنطقة لعام 2021*، 2021.

(3) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، النسبة المئوية في منتصف العام للسكان المقيمين في المناطق الحضرية حسب المنطقة، 1950-2050.

(4) International Organization for Migration, *DTM IDP and Returnee Report*, Round 38, July–September 2021, IOM, Geneva, 2021.

(5) المرجع نفسه.

(6) United Nations Development Programme, Human Development Reports, gender inequality index, <https://www.hdr.undp.org/en/content/gender-inequality-index-gii>، تم الاطّلاع على المحتوى في 25 أيار/مايو 2022.

الوطني الطوعي الأول. ولم يُقدّم بعد إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة تقريرٌ كان يتعيّن تقديمه في عام 2014.

5 - وعلى الرغم من تحقيق بعض الإنجازات، فإن التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ونحو الوفاء بالالتزامات النابعة من اتفاقية حقوق الطفل قد تأثر بالتجزؤ والثغرات في السياسات القطاعية، وبالافتقار إلى خطة وطنية شاملة للتنمية، وبوجود فجوات كبيرة في البيانات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالطفل.

6 - وقد أثرت الصدمات الاقتصادية المستمرة والمترابطة تأثيرا شديدا على الأسر المعيشية، وهي تُبْطِئ وتيرة التقدم نحو تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة. وتشير الأدلة المتاحة إلى وجود زيادة مطردة في الفقر المتعدد الأبعاد، لا سيما بالنسبة للفئات الأكثر ضعفا، حيث بلغت نسبة الأطفال المصنّفين فقراء على أساس ثلاثة أبعاد أو أكثر 36,4 في المائة في عام 2014[7]. وكان معدل الفقر المتعدّد الأبعاد بين الأطفال في المناطق الريفية أعلى بنسبة 6,2 في المائة[8]. وعُلِّقت استحقاقات الأطفال الشاملة في عام 2014 وأعيد تفعيلها في عام 2021، لكن تعميمها كان بطيئا وكان نطاق تغطيتها محدودا.

7 - وأحرزت ليبيا تقدما محدودا في تحقيق الهدفين 2 و 3 من أهداف التنمية المستدامة. فعلى مدى العِقد الماضي، شُهد تدهور في توافر خدمات الصحة الأولية والتغذية وإمكانية الوصول إليها ونوعيتها، وهو ما أثر على صحة الأطفال والمراهقين والنساء. وتؤثر الفجوات السياساتية ومحدودية توافر البيانات ونظم مراقبة الأمراض على فعالية تقديم الخدمات. ويعاني النظام بشكل ظاهر على كامل نطاقه ضعفٌ في البنى التحتية، ومحدودية في كميات الأدوية واللوازم، وفجوات حرجة في الموارد البشرية[9]. وفي عام 2020، قُدِّر معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بـ 11,1 حالة لكل 000 1 من المواليد الأحياء[10]. وأثقلت جائحة كوفيد-19 كاهل النظام الصحي الهش بمزيد من الضغوط. وبحلول آذار/مارس 2022، لم يكن قد تلقى جرعتين من اللقاح المضاد لكوفيد-19 سوى 16 في المائة من السكان[11]. وتشير التقديرات العالمية لعام 2020 إلى أن نسبة التغطية بالتحصين من الحصبة تبلغ 72 في المائة[12]. وتشكل التقديرات التغذوية الأخيرة مثارا للقلق: فبالنسبة للأطفال دون سن الخامسة، يبلغ معدل التقزّم 44 في المائة، والهزال 10 في المائة، وزيادة الوزن 25 في المائة[13].

(7) United Nations Children's Fund, Multidimensional Overlapping Deprivation Analysis (MODA), 2020.

(8) United Nations Children's Fund, Multidimensional Overlapping Deprivation Analysis (MODA), 2020.

(9) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Libya Humanitarian Needs Overview*, OCHA, New York, 2021.

(10) فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بتقدير وفيات الأطفال، 2020.

(11) المركز الوطني لمكافحة الأمراض، 2021.

(12) تقديرات منظمة الصحة العالمية/اليونيسف لتغطية التحصين على الصعيد الوطني، 2020.

(13) UNICEF–WHO–WB Joint Child Malnutrition Estimates (JME), 2021; United Nations Children's Fund, *Fed to Fail? The crisis of children's diets in early life*, UNICEF, New York, 2021.

8 - وقد تعطّل إحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف 4 و 5 و 16 من أهداف التنمية المستدامة في السنوات الأخيرة: فمعظم الأطفال الأشد ضعفا محرومون من التعليم الابتدائي ذي النوعية الجيدة؛ وكثير من المراهقين والشباب محرومون من فرص التعلم وبناء المهارات، ومعظم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و 5 سنوات محرومون من فرص الحصول على التعلم المبكر. ولا تتوافر إحصاءات وطنية عن التعليم بسبب عدم وجود نظام معلومات بشأن إدارة التعليم. وقبل عام 2011، كان المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس في ليبيا 110 بالنسبة التعليم الابتدائي و 93 بالنسبة للتعليم الثانوي. أما في عام 2021، فقد كان لدى 18 في المائة من الأسر تقريبا طفل واحد على الأقل غير ملتحق بالمدرسة[14]، على الرغم من أن التعليم الابتدائي والإعدادي مجاني وإلزامي. وأفادت الفئات الضعيفة بشكل خاص، ومنها الأطفال ذوو الإعاقة والمشردون داخليا وغير المواطنين، بارتفاع معدلات عدم الالتحاق بالمدارس، التي تفاقمت بسبب إغلاق المدارس خلال جائحة كوفيد-19[15]. وحتى قبل عام 2011، كانت ليبيا تحتل مرتبة متدنية في التعليم ذي النوعية الجيدة: المركز 128 (في المرحلة الابتدائية) والمركز 138 (في المرحلة الثانوية) من بين 139 بلدا[16]. وشهدت نوعية التعليم مزيدا من التدهور بسبب قصور السياسات وتدني الاستثمار العام والقدرة الاستيعابية على صعيد الموارد البشرية، ونقص البنية التحتية واللوازم المدرسية. ولا يزال معدل البطالة بين الشباب مرتفعا (50,4 في المائة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاما)[17]، وهو ما يعزى جزئيا إلى عدم اتساق المناهج الدراسية مع احتياجات سوق العمل. ولا يزال الالتحاق بالبرنامج الوطني للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني محدودا.

9 - وليس هناك سوى تقدّم محدود نحو تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، حيث هناك الكثير من الفتيان والفتيات المحرومين من الحماية من العنف والانتهاك والاستغلال، بما في ذلك العنف الجنساني، في المدارس والمنازل والمجتمعات المحلية[18]. ولا تتاح للأطفال سوى فرص محدودة للوصول إلى سلسلة خدمات حماية الطفل الحكومية. وفي عام 2018، أفاد 73,4 في المائة من الأطفال الذين أجريت معهم مقابلات (والذين تتراوح أعمارهم بين 11 و 17 عاما) بأنهم تعرضوا لعنف بدني في العام السابق للدارسة الاستقصائية، وذكروا أن المعلمين هم أكثر من يرتكبون هذا العنف[19]. وقد خلفت سنوات النزاع المسلح والتشرد وجائحة كوفيد-19 على الأطفال تأثيرا نفسيا: فقد أبلغ 77,7 في المائة من الأطفال عن تعرضهم للعنف العاطفي[20]، وكان الفتيان أكثر عرضة للعنف البدني والنفسي[21]. وتشير التقديرات إلى أن 7,2 في المائة من

---

(14) REACH, Multi-Sector Needs Assessment (MSNA), 2021.

(15) International Organization for Migration, *Libya Migrant Report*, Round 38, July–September 2021, IOM, Geneva, 2021.

(16) World Economic Forum, *Global Competitiveness Report 2010–2011*, WEF, Geneva, 2010.

(17) International Labour Organization, ILOSTAT, 2022.

(18) يحتاج حوالي 000 271 طفل إلى الحماية التي يلزم توفيرها للأطفال في الحالات الإنسانية. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Humanitarian Response Plan Libya 2021–2022*, OCHA, New York, 2021.

(19) National Centre for Disease Control/UNICEF/Coram, *Study on Violence against Children in Libya,* 2018.

(20) المرجع نفسه.

(21) المرجع نفسه.

النساء تعرّضن لعنف بدني من العشير[22]. ونتيجة للنزاع المسلح، يعتبر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ليبيا حالة تثير القلق بسبب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل التي ترتكبها أطراف النزاع.

10 - والحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي عنصر جوهري من عناصر الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة. ويؤدي قصور السياسات وعدم كفاية مخصصات الميزانية والقدرة الاستيعابية إلى محدودية التقدم المحرز نحو إنشاء نظم مياه وصرف صحي مستدامة ومنصفة وقادرة على الصمود في مواجهة الظروف المناخية. وليبيا واحدة من أشد بلدان العالم معاناة من ندرة في المياه. واستخدام المياه مجاني وغير خاضع للرصد، وهو ما يؤدي إلى سوء استخدام جسيم. ويفرض تغير المناخ خطرا كبيرا إضافيا، حيث يؤدي إلى تفاقم حالة ندرة المياه ويؤثر على التنمية الوطنية والاستدامة. وفي عام 2020، اعتمد 50 في المائة من الأسر المعيشية على الماء المعبّأ[23]. وأدى ضعف نظم المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية إلى عرقلة الجهود المبذولة للحد من انتقال كوفيد-19. ويشكّل استمرار أعمال التخريب التي تقوم بها الجماعات المسلحة للنهر الصناعي (وهو مصدر رئيسي للمياه) وحالات انقطاع التيار الكهربائي شاغلين من الشواغل الخطيرة. ويشكل سوء إدارة النفايات الصلبة والطبية خطرا على الصحة، وكذلك الحال بالنسبة إلى التخلص من مياه الصرف الصحي غير المعالجة في البحر[24].

11 - ولطالما كانت ليبيا طريقا للهجرة في اتجاه أوروبا. وفي عام 2021، قُدّر عدد المهاجرين بنحو 007 621 مهاجرين، شكّل الأطفال 14 في المائة منهم وشكّل غير المصحوبين بذويهم 6 في المائة[25]. ويواجه الأطفال المهاجرون وطالبو اللجوء، وبخاصة الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم، مخاطر استثنائية تتعلق بالحماية[26]، ومنها الاحتجاز التعسفي، والحواجز التي تحول دون الوصول إلى الخدمات الأساسية، وارتفاع مستويات العنف والانتهاك والاستغلال. وفي عام 2021، كان ما يقرب من 300 6 مهاجر وطالب لجوء محتجزين في مراكز احتجاز، وشكّل الأطفال نسبة 25 في المائة منهم[27]. وتتأثر النساء والأطفال بشكل غير متناسب بالانتهاك والاستغلال وتدني الظروف المعيشية في أماكن الاحتجاز[28].

12 - وقد وُضِع البرنامج القطري للفترة 2023-2025 بالتعاون الوثيق مع نظراء حكوميين واسترشد بتقييم الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة لعام 2020؛ وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، 2023-2025؛ وتقييم البرنامج القطري لعام 2020؛ وتحليل حالة الأطفال والمراهقين والنساء

(22) جامعة الدول العربية، *المشروع العربي لصحة الأسرة، تقرير ليبيا*، 2014.

(23) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Libya Humanitarian Needs Overview*, OCHA, New York, 2021.

(24) برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسف لإمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، 2021.

(25) International Organization for Migration, *DTM Libya Migrant Report*, Round 39, October–November 2021.

(26) REACH, Multi-Sector Needs Assessment (MSNA), 2021.

(27) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Libya Humanitarian Needs Overview*, OCHA, New York, 2021.

(28) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Abuse Behind Bars: Arbitrary and unlawful detention in Libya*, OCHA, New York, 2018.

في ليبيا لعام 2022؛ والتحليل القطري المشترك للأمم المتحدة لعام 2021؛ والاستعراض الجنساني للبرنامج لعام 2021؛ وتقرير عام 2021 المعنون "لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية – ليبيا"؛ وتوصيات مجلس حقوق الإنسان المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل لليبيا لعام 2020[29].

13 - وتبرز الدروس المستفادة من البرنامج القطري السابق والتحديات القائمة التي يواجهها الأطفال والشباب أهمية اتباع النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام من أجل ضمان الاستجابة للأزمة التي طال أمدها بطريقة تراعي ظروف النزاع. وينبغي تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز النظم من أجل تحسين تقديم الخدمات الأساسية بطريقة قائمة على الوعي بالمخاطر وشاملة للجميع ودعم إنشاء نظام للحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات. ويكتسي تعزيز الشراكات وأوجه التآزر في البرمجة أهمية أساسية للجهود الرامية إلى إعادة الإعمار وتحقيق التماسك الاجتماعي. وتشكّل ندرة البيانات عائقا أمام إحراز التقدّم نحو وضع سياسات قائمة على الأدلة، وهي مسألة من الأولويات. وتدرك اليونيسف أن القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ وحماية الموارد المائية أمران حاسمان لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا.

أولويات البرنامج وشراكاته

14 - يعتمد البرنامج القطري للتعاون بين حكومة ليبيا واليونيسف للفترة 2023-2025 على إنجازات البرنامج القطري السابق، وهو يدعم تقدم البلد نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويتسق البرنامج مباشرة مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في ليبيا للفترة 2023-2025 ويسهم فيه، بسبل منها تنفيذ برامج مشتركة مثل مبادرة تفعيل المخطط مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج العدالة من أجل الأطفال الممول من الاتحاد الأوروبي والمنفذ بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والبرامج الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي التي تدعم البلديات والفئات السكانية الضعيفة في الجنوب.

15 - ووفقا لخطة اليونيسف الاستراتيجية للفترة 2022-2025 وخطة العمل الجنساني للفترة 2022-2025، يتمثل الهدف العام للبرنامج القطري في ضمان إعمال حقوق الأطفال والمراهقين في ليبيا، وخاصة أولئك الذين يعيشون في أكثر الحالات ضعفا، وذلك على نحو تدريجي في بيئة حمائية وشاملة للجميع بحلول عام 2025. وستسهم اليونيسف في إقامة خدمات اجتماعية منصفة وجيدة النوعية، تشمل ما يلي: (أ) خدمات الرعاية الصحية والتغذية؛ (ب) التعليم وتنمية المهارات؛ (ج) الحماية من العنف والانتهاك والاستغلال؛ (د) خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المستدامة والقادرة على الصمود أمام تغير المناخ؛ (هـ) السياسات الاجتماعية الشاملة للجميع.

16 - واستند الأساس المنطقي للبرنامج ومجالات تركيزه إلى أربعة مبادئ هي: (أ) التشاور مع أصحاب المصلحة الوطنيين وتحديد الأولويات المشتركة؛ (ب) دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة والوفاء بالالتزامات المتعلقة بحقوق الطفل؛ (ج) ضمان عدم ترك أحد خلف الركب وتقليص الثغرات القائمة في الإنصاف، بما في ذلك من المنظور الجنساني؛ (د) إيجاد أوجه تآزر وضمان اتساق البرمجة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

(29) مجلس حقوق الإنسان، الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة 15 (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5، 2020.

17 - ويستند البرنامج القطري إلى نظرية التغيير التالية:

(أ) إذا عُزّزت القدرة الوطنية على وضع وتنفيذ برامج للتنمية تكون عالية الجودة ومراعية للمنظور الجنساني ومنصفة وقائمة على الأدلة وعلى الوعي بالمخاطر ومتمحورة حول الأطفال والمراهقين؛

(ب) وإذا كانت هناك زيادة في إمكانية وصول الأطفال والمراهقين والنساء والأسر إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية القادرة على الصمود في مواجهة الصدمات، وكانت هناك زيادة في جودة هذه الخدمات ومدى إنصافها، بما في ذلك في السياقات الإنسانية؛

(ج) وإذا مارست المجتمعات المحلية والآباء/مقدمو الرعاية والأطفال والمراهقون سلوكيات صحية وقائية ومساعدة على النماء والتمسوا الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية؛

(د) فعندئذ سيتحقّق بشكل تدريجي تمتُّع الأطفال والمراهقين، ولا سيما الأكثر ضعفا، بمن فيهم الأطفال المتنقلون، بحقوقهم في بيئة حمائية شاملة للجميع، وستزداد قدرتهم على الصمود في مواجهة الصدمات.

18 - ويتمثل الافتراض الأساسي في أن التزام الحكومة بحقوق الطفل سيظل قائما. وعلى الرغم من أن ليبيا قد تظل تعاني الهشاشة السياسية والاقتصادية، فإن اليونيسف تفترض أن الوضع الأمني سيسمح بتنفيذ البرامج في جميع أنحاء البلد. وقد صُمّمت استراتيجيات هذا البرنامج بحيث تقلّل من المخاطر وتخفّف من حدتها، بما في ذلك الأثر المطول لجائحة كوفيد-19؛ والديناميات السياسية والأمنية والاقتصادية والبيئية؛ والأعراف والممارسات الاجتماعية والجنسانية الضارة.

19 - واستنادا إلى وضع اليونيسف الفريد الذي يتيح لها تعزيز برامج النهج الترابطي المتكاملة والاستفادة منها، يستخدم البرنامج القطري سبع استراتيجيات للتغيير، ألا وهي: (أ) تعزيز النظم من أجل إيجاد خدمات اجتماعية أساسية وحماية اجتماعية شاملة للجميع وقادرة على الصمود في مواجهة الصدمات وخاضعة للمساءلة من خلال النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام من أجل عدم ترك أي طفل خلف الركب؛ (ب) معالجة الحواجز الهيكلية التي تسهم في عدم المساواة بين الجنسين؛ (ج) الاستفادة من الشراكات مع الحكومات والمؤسسات الدولية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والشباب، والقطاع الخاص، ووسائط الإعلام، ووكالات الأمم المتحدة من أجل دعم الحلول الابتكارية، وتحقيق الأهداف، وممارسة أنشطة الدعوة؛ (د) بناء القدرة الوطنية على توليد الأدلة واتخاذ القرار بناء على الأدلة؛ (هـ) تعميم البرمجة القادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ؛ (و) الاتصال بالمجتمعات المحلية (بما في ذلك المراهقون) وإشراكها في تشكيل الإجراءات الإنمائية والإنسانية؛ (ز) النهوض بتدخلات اجتماعية وسلوكية قائمة على الأدلة من أجل تيسير إحداث تغييرات إيجابية في الأعراف والممارسات الاجتماعية والجنسانية.

الصحة والتغذية

20 - تماشيا مع النتيجة 3 من النتائج المحددة في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، تهدف اليونيسف إلى زيادة فرص وصول الفتيات والفتيان والمراهقين والنساء إلى خدمات جيدة النوعية في مجالي الرعاية الصحية الأولية والتغذية وزيادة استفادتهم منها واتباعهم ممارسات صحية بحلول عام 2025. وسيُنفَّذ هذا العنصر البرنامجي بالتنسيق مع وزارة الصحة، والمركز الوطني لمكافحة الأمراض، ومؤسسة الرعاية الصحية الأولية، ووزارة الحكم المحلي، وجهات الأمم المتحدة الشريكة، ومنها منظمة الصحة العالمية، وصندوق

الأمم المتحدة للسكان، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأغذية العالمي. وستدعم اليونيسف الحكومة في تنفيذها للاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والمراهق للفترة 2019-2023 والخطة الوطنية للنشر والتطعيم بلقاحات كوفيد-19. وسيدعم هذا العنصر البرنامجي إعمال المادتين 6 و 24 من اتفاقية حقوق الطفل وتحقيق الأهداف 2 و 3 و 5 من أهداف التنمية المستدامة.

21 - وسيسهم هذا العنصر البرنامجي في تحسين قدرة النظام الصحي على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات من خلال ما يلي: (أ) دعم وضع وتنفيذ ورصد سياسات صحية وتغذوية للأمهات والمواليد والأطفال والمراهقين تراعي المنظور الجنساني، بما في ذلك وضع استراتيجية وطنية للتغذية في أول 000 1 يوم من حياة الطفل؛ (ب) تعزيز القدرة الاستيعابية على صعيد الموارد البشرية وتحسين التنسيق والشراكات؛ (ج) الدعوة إلى تحسين تمويل وتخطيط وتقديم الخدمات الصحية والتغذوية الشاملة للجميع.

22 - وسيسهم هذا العنصر البرنامجي في تعزيز النظم الصحية لضمان تطعيم الأطفال دون سن 5 سنوات والمراهقات ضد الأمراض التي يمكن الوقاية منها وتطعيم السكان المستوفين للشروط باللقاحات المضادة لكوفيد-19. وسيكون تحسين إدارة البيانات الوطنية محور تركيز أساسي من أجل تيسير تقديم الخدمات على أساس منصف قائم على الأدلة وتحديد الأطفال الذين تركوا خلف الركب. وستبني اليونيسف القدرة البشرية والمؤسسية على دعم خدمات التطعيم الوطنية، وستواصل تعزيز القدرة الوطنية على تشجيع قبول اللقاح والإقبال عليه.

23 - وسيزيد هذا العنصر البرنامجي من قدرة نظام الرعاية الصحية الأولية على توفير خدمات صحية وتغذوية سهلة المنال ذات نوعية جيدة وقادرة على الصمود لفائدة الأطفال والحوامل والمرضعات، مع التركيز على الفئات الأكثر ضعفا، بما في ذلك في السياقات الإنسانية. وستدعم اليونيسف الحكومة في توسيع نطاق توفيرها لحزمة الرعاية الصحية الأولية والتغذية، بما في ذلك (أ) المعدات والأدوية والمكمّلات الغذائية؛ (ب) إدارة البيانات المبوّبة حسب المرفق من خلال نظام إدارة المعلومات الصحية للمناطق؛ (ج) تعزيز الممارسات المثلى، ولا سيما خلال أول 000 1 يوم والعقد الثاني من العمر؛ (د) الصحة العقلية والمدرسية. وستعمل اليونيسف مع الجهات الوطنية الشريكة على ضمان تنفيذ معايير الرعاية الصحية الأولية وامتلاك العاملين في مجال الرعاية الصحية المعارف والمهارات اللازمة لتوفير رعاية ذات جودة قياسية. وستجري اليونيسف تقييما للتغذية على الصعيد الوطني. وستُدعَم نُهُج التغيير الاجتماعي والسلوكي والمشاركة المجتمعية لإيجاد طلب على الخدمات الصحية والتغذوية وتشجيع الأعراف والممارسات الإيجابية.

التعليم

24 - تماشيا مع النتيجة 3 من النتائج المحددة في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، يتوخى هذا العنصر البرنامجي زيادة فرص حصول الفتيات والفتيان والمراهقين على فرص تعلم جيدة النوعية وآمنة وشاملة للجميع وغير منقطعة بحلول عام 2025. وسيُنفَّذ هذا العنصر البرنامجي بالتنسيق مع وزارة التعليم، ووزارة الشباب، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجهات الدولية صاحبة المصلحة، وجهات الأمم المتحدة الشريكة، ومنها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وهو يسهم في الإطار الإقليمي للمهارات الحياتية والتربية المدنية التابع لليونيسف ومبادرة تسريع وتيرة التعلم من أجل الكسب، وسيساعد الحكومة على إعمال المواد 19 و 28 و 29 من اتفاقية حقوق الطفل وتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة.

25 - وسيزيد هذا العنصر البرنامجي من قدرة النظام التعليمي على تزويد الأطفال بفرص تعلم مرنة ومنصفة وغير منقطعة وذات نوعية جيدة. ومن أجل تيسير اتخاذ القرارات وإعداد الميزانيات بناء على الأدلة، ستعمل اليونيسف ووزارة التعليم معا على تعميم نظام معلومات لإدارة التعليم وإجراء دراسة عن الأطفال غير الملتحقين بالمدارس. وستدعم اليونيسف وضع السياسات على نطاق القطاع بأكمله، بما يشمل التعليم عن بعد والمدارس الآمنة على الصعيد الوطني. وستقدم الدعم وتمارس الدعوة من أجل وضع منهج دراسي معتمَد للتعليم غير النظامي وتعميم تدريس المهارات الحياتية في المناهج الدراسية الوطنية. وستسهم اليونيسف في زيادة التطوير المهني للمعلمين وموظفي المدارس، بمن فيهم الأخصائيون الاجتماعيون في المدارس.

26 - وسيزيد هذا العنصر البرنامجي من قدرة مقدّمي خدمات التعليم على تزويد الأطفال بخدمات في مجال التعليم وبناء المهارات تتسم بالقدرة على الصمود وشمول الجميع والنوعية الجيدة. وستعمل اليونيسف على تحسين بيئة التعلّم في المدارس المستهدفة، بما في ذلك إصلاح البنى التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية من أجل كفالة إنشاء مرافق للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية يسهل الوصول إليها وتراعي المنظور الجنساني، وستكفل توافر المواد التعليمية الأساسية. وستزوّد اليونيسف الأطفال الضعفاء بمساعدة نقدية وستدعم الالتحاق بالمدارس للأطفال غير الملتحقين بها، بمن فيهم الأطفال المتنقلون. وستعمل اليونيسف مع المنظمات الشريكة من أجل تزويد الأطفال الأشد ضعفا بتعليم غير نظامي معتمد (يعادل النظام الرسمي)، بما في ذلك في الحالات الإنسانية. وسيقدم الدعم إلى الشباب والمراهقين الضعفاء من أجل الوصول إلى برامج للتدريب المهني وتنمية المهارات تراعي المنظور الجنساني وتتسق مع سوق العمل الوطنية.

حماية الطفل

27 - تماشيا مع النتيجتين 1 و 3 من النتائج المحددة في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، يتوخى هذا العنصر البرنامجي أن تتاح للفتيات والفتيان والمراهقين بحلول عام 2025 حماية أفضل من العنف والانتهاك والإهمال والاستغلال في المنازل والمدارس والمجتمعات المحلية، وأن يستفيدوا من نظم معززة لحماية الطفل ومعارف ومهارات مُحسنَّة. وسيُنفَّذ هذا العنصر البرنامجي بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الداخلية، ووزارة التعليم، ووزارة العدل، ومع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، الوطني منها والتابع للأمم المتحدة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وسيسهم هذا العنصر البرنامجي في مبادرة اليونيسف الإقليمية لتسريع وتيرة إنهاء العنف ضد الأطفال، وسيساعد الحكومة على الوفاء بالتزاماتها بموجب المواد 2 و 3 و 5 و 18 و 19 و 28 و 34 و 36 و 37 و 40 من اتفاقية حقوق الطفل والهدفين 5 و 16 من أهداف التنمية المستدامة.

28 - وستدعم اليونيسف الحكومة في إيجاد خدمات شاملة للجميع ومراعية للمنظور الجنساني في مجال حماية الطفل وإيجاد قدرة استيعابية على صعيد الموارد البشرية (وبخاصة القوة العاملة في قطاع الخدمات الاجتماعية)؛ وإنشاء نظام لإدارة الحالات في مجال حماية الطفل، وتقديم دعم مستمر لوحدات حماية الأسرة والطفل؛ ووضع إجراءات للإفراج عن الأطفال المخالفين للقانون وتشجيع بدائل الاحتجاز. ومن أجل تيسير اتخاذ القرار بناء على الأدلة، ستدعم اليونيسف الحكومة في تفعيل السياسات ووضع نظام لإدارة المعلومات

المتعلقة بحماية الطفل. وستواصل اليونيسف والجهات الشريكة رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل والإبلاغ عنها.

29 - وسيكفل هذا العنصر البرنامجي تحسين فرص حصول الأطفال والمجتمعات المحلية وصانعي القرارات على المعارف والمهارات اللازمة لمنع العنف والانتهاك والإهمال والاستغلال وللتصدّي لهذه الأمور، والمساهمة في تغيير الأعراف الاجتماعية والسلوكيات. وستكفل اليونيسف والجهات الشريكة لها أن يتعرف الأطفال والمراهقون وآباؤهم على علامات العنف، وأن يعرفوا كيفية الإبلاغ عن الحالات وطلب المساعدة والخدمات. وستقوم اليونيسف بحشد مقدمي خدمات حماية الطفل من أجل تحسين منع العنف والممارسات الضارة والتصدّي لها.

30 - وستقوم اليونيسف ببناء قدرات الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال حماية الطفل ودعم توفير خدمات حماية الطفل الشاملة للجميع والمراعية للمنظور الجنساني من خلال المراكز المجتمعية وإدارة الحالات والإحالات إلى دوائر حماية الطفل المتخصصة ودوائر العدالة الصديقة للطفل على مستوى البلديات، بما يشمل توفيرها للأطفال الأكثر ضعفا وللأطفال المتنقلين والذين يعيشون حالات إنسانية، مع إيجاد بدائل للاحتجاز ودعم إدماج الخدمات وتحسين فرص الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.

المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

31 - تماشيا مع النتيجة 4 من النتائج المحددة في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، يتوخى هذا العنصر البرنامجي تحسُّن إمكانية وصول الفتيات والفتيان والمراهقين إلى خدمات مياه وصرف صحي ونظافة صحية تكون منصفة ومستدامة وقادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ ومراعية للمنظور الجنساني واستخدامهم لهذه الخدمات، وعيشهم في بيئة آمنة وصحية بحلول عام 2025. وتشمل الجهات الشريكة وزارة الموارد المائية ووزارة الحكم المحلي ووزارة البيئة، فضلا عن جهات شريكة رئيسية وطنية وتابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي. وسيسهم هذا العنصر البرنامجي في مبادرة اليونيسف الإقليمية لتسريع وتيرة مواجهة تغير المناخ، وهو متماش مع نسق استراتيجية اليونيسف للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للفترة 2016-2030. وستدعم اليونيسف الحكومة في الوفاء بالتزاماتها بموجب المادتين 6 و 24 من اتفاقية حقوق الطفل والهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة.

32 - وسيدعم هذا العنصر البرنامجي الجهات القطاعية الشريكة للحكومة من أجل زيادة القدرة على وضع التشريعات الخاصة بالمبادرات القادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والهادفة إلى توفير خدمات مياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بشكل منصف ومأمون ومستدام، وتمويل هذه المبادرات وتخطيطها وتنسيقها. وستدعم اليونيسف تحسين التنسيق بين الجهات الشريكة الوطنية والدولية من أجل إيجاد نهج مشترك ودعم تمويل الحلول المبتكرة في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وسيكون من بين الاستراتيجيات الرئيسية بناء الوعي وإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي بشأن الاستخدام المسؤول للمياه وتغير المناخ والنظافة الصحية، بما في ذلك حشد الشباب والمجتمعات المحلية. وستقوم اليونيسف بتزويد السلطات المعنية بالمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية بالدعم التقني من أجل بناء القدرات والوعي بشأن تغير المناخ وندرة المياه والمسائل المتعلقة بالاستدامة البيئية والقدرة على الصمود،

وستدعم الجهات الحكومية النظيرة لمساعدتها على وضع استراتيجية ومعايير وطنية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وسياسات متعلقة بالمناخ تكون كلها مراعية للمنظور الجنساني.

33 - وسيدعم هذا العنصر البرنامجي خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية عند مستوى الاستخدام الفعلي، بما في ذلك تحسين بناء القدرات والتنسيق على المستوى المحلي. ومن أجل دعم الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الأساسية المنقذة للحياة، ستعمل اليونيسف مع الحكومة والمجتمع المدني على دعم إجراء الإصلاحات الطارئة القادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، والمطلوبة بشكل حاسم وملح، للبنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على مستوى البلديات، بما في ذلك إصلاح مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المدارس والمراكز الصحية، وتقديم المساعدة الإنسانية، حسب الضرورة.

السياسات الاجتماعية

34 - تماشيا مع النتيجة 3 لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، يتوخى هذا العنصر البرنامجي تحسين فرص حصول المزيد من الفتيات والفتيان والمراهقين، بمن فيهم المنتمون إلى الفئات الأكثر ضعفا، على خدمات الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع من أجل الحد من أوجه الحرمان التي يعاني منها الأطفال بحلول عام 2025. وتشمل الجهات الشريكة وزارة التخطيط ومصلحة الإحصاء والمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي. وسيسهم هذا العنصر في مبادرة اليونيسف الإقليمية لتسريع وتيرة الحماية الاجتماعية، وهو يتسق مع مجال الهدف 5 في خطة اليونيسف الاستراتيجية للفترة 2022-2025 ومع إطار الحماية الاجتماعية لعام 2019. وستدعم اليونيسف الحكومة في الوفاء بالتزاماتها بموجب المواد 2 و 6 و 26 من اتفاقية حقوق الطفل والمساهمة في تحقيق الهدفين 1 و 17 من أهداف التنمية المستدامة.

35 - وتهدف اليونيسف إلى زيادة القدرة الوطنية على توليد وتحليل واستخدام البيانات والمعلومات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالطفل فيما يتعلق بفقر الأطفال وأوجه الحرمان التي يعانون منها من أجل إثراء الحوار المتعلق بالسياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بالميزانية، بما في ذلك دعم تنفيذ الدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات. وستدعم اليونيسف الجهات الحكومية النظيرة بأنشطة تنمية القدرات وتوليد الأدلة الأساسية لتحسين فهم التفاوتات الجنسانية وأوجه الضعف لدى الأطفال في ليبيا. وستضطلع اليونيسف بجهود الدعوة القائمة على الأدلة لتحسين التمويل العام للأطفال من أجل توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وستعمل مع الجهات الوطنية الشريكة ومنظمات المجتمع المدني لزيادة قدرتها على تخطيط وتنفيذ برامج منصفة تقلل الفقر والضعف من أجل المساهمة في إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

36 - وتهدف اليونيسف إلى تعزيز إقامة وتنفيذ نظام حماية اجتماعية شامل يحول دون نشوء أوجه الحرمان والضعف ويحمي الأطفال منها قبل وقوع الصدمات وأثناءها وبعدها. وستدعم اليونيسف تنفيذ خريطة طريق السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية وتسجيل الأطفال الضعفاء في البرامج الوطنية، بما يتضمن برامج المنح المقدمة إلى الأطفال. وستقدم اليونيسف مساعدة نقدية إنسانية وستيسر الوصول إلى النظام الوطني، حسب الاقتضاء.

فعالية البرنامج

37 - سيكفل هذا العنصر حصول اليونيسف على الموارد البشرية والمالية المناسبة من أجل إدارة البرنامج القطري ورصده بفعالية تماشيا مع نهج الإدارة القائمة على النتائج. وسيُوفَّر توجيه تقني وضمان للجودة بشأن تخطيط البرنامج وإعداد ميزانيته وتنفيذه ورصده وتقييمه والإبلاغ بشأنه. وستُعزّز الأولويات الشاملة لعدة قطاعات من خلال تعزيز الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية وتوسيع نطاق هذه الشراكات، في مجالات من بينها المساءلة أمام السكان المتضررين، والتغيير الاجتماعي والسلوكي، وجهود الدعوة والاتصالات، والتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ. وسترأس اليونيسف العمل المتعلق بالنتيجة 3-1 في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة من أجل كفالة التنسيق بين الوكالات فيما يتعلق بدعم تقديم الخدمات الأساسية.

جدول موجز للميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

العنصر البرنامجي	*الموارد العادية*	*الموارد الأخرى*	*المجموع*
الصحة والتغذية	200	15 500	15 700
التعليم	200	15 500	15 700
حماية الطفل	200	12 000	12 200
المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	150	7 500	7 650
السياسات الاجتماعية	150	7 200	7 350
فعالية البرنامج	1 752	5 000	6 752
المجموع	**2 652**	**62 700**	**65 352**

إدارة البرنامج والمخاطر

38 - تحدد هذه الوثيقة مساهمات اليونيسف في النتائج الوطنية، وهي الوحدة الأساسية للمساءلة أمام المجلس التنفيذي عن اتساق النتائج والموارد المخصصة للبرنامج على الصعيد القطري. وترد أوجه المساءلة التي يخضع لها المديرون على الصعيدين القطري والإقليمي وعلى صعيد المقر في السياسات والإجراءات البرنامجية والتشغيلية لليونيسف، بما فيها المساءلة عن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وعن الاستدامة البيئية والاجتماعية. وبموجب إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، سيُنسَّق البرنامج القطري مع وزارة التخطيط وسيُنفَّذ بالتعاون مع الكيانات الحكومية ذات الصلة.

39 - وستواصل اليونيسف العمل مع الحكومة والبلديات بشأن توفير التمويل المستدام للقطاعات الاجتماعية. ويقوم البرنامج القطري على الوعي بالمخاطر، وهو يطبق تدابير للرقابة الداخلية والحوكمة وتخفيف المخاطر. وتشمل المخاطر المحددة لهذا البرنامج الوضعَ الاقتصادي، والبيئة السياسية والأمنية، وتدهور الخدمات الأساسية، والمسائل المتعلقة بالمناخ، ومسائل الصحة العامة (ومنها كوفيد-19)، وزيادة كبيرة في عدد الأطفال المتنقلين. وبالنظر إلى أن الثغرات في البيانات تؤثر على عمليات البرمجة وصنع السياسات المراعية للمنظور الجنساني، ستعطي اليونيسف للمنظور الجنساني أولوية في توليد الأدلة، بسبل من بينها الدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات وتحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة، وستدعم إطلاق نظام وطني لإدارة المعلومات.

40 - وستواصل اليونيسف صون نظم الحوكمة والإدارة، بما يشمل الإشراف على الموارد المالية وإدارة الموارد البشرية، عبر قنوات من بينها المكتب الميداني. وستنفذ التحويلات النقدية إلى الجهات الشريكة في المجتمع المدني وفقا لسياسة نهج الأمم المتحدة المنسق للتحويلات النقدية.

الرصد والتعلم والتقييم

41 - سيشكل إطار النتائج والموارد أساسا لرصد النتائج والنواتج والإبلاغ عنها. وبغية تعزيز وتحديث النظم الوطنية لجمع البيانات وتحليلها ونشرها ورصدها وتقييمها، ستستخدم اليونيسف الأدلة لتحسين رصد حالة الأطفال وأهداف التنمية المستدامة.

42 - وستعد اليونيسف خطط عمل مشتركة مع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري وستشارك في الاستعراضات السنوية مع الحكومة. وستسهم الجهات الشريكة وأصحاب الحقوق في رصد النتائج المتحققة على صعيد النواتج المقررة وفي التعلّم منها، مسترشدة في ذلك بالمعلومات التي يوفرها الوجود الميداني الموسّع والرصد الذي تقوم به أطراف ثالثة في المناطق التي يصعب الوصول إليها، بما يشمل تدابير ترمي إلى ضمان الحصول على تعقيبات وإسهامات من الفئات الضعيفة والمعرضة للخطر. وسترصد اليونيسف مؤشرات النتائج من خلال الدراسة الاستقصائية والبيانات الإدارية الوطنية، حسب توافرها، والتغيرات في سياق البرنامج وحالة الأطفال، وذلك بالتعاون مع النظم الوطنية في سبيل معالجة الثغرات في البيانات وتحسين توليد واستخدام البيانات المصنفة. وستقوم اليونيسف، بالتنسيق مع الحكومة ووكالات الأمم المتحدة، بتقييم تدخلات محدّدة وإجراء بحوث محددة الهدف وفقا لخطة التقييم المحددة التكاليف والخطة المتكاملة للرصد والتقييم.

المرفق

إطار النتائج والموارد

ليبيا – برنامج التعاون القطري لليونيسف، للفترة 2023–2025

اتفاقية حقوق الطفل: المواد 2 و 3 و 6 و 18 و 19 و 24 و 26 و 28 و 29 و 34 و 36 و 37 و 40

الأولويات الوطنية: أهداف التنمية المستدامة 1–4 و 6 و 16

نتائج إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة التي تشارك فيها اليونيسف:

النتيجة 1–2: بحلول عام 2025، يشارك الناس في ليبيا في مجتمع يسوده المزيد من السلام والسلامة والأمن، ويخلو من النزاعات المسلحة، ويقوم على مؤسسات موحدة ومعززة للأمن والعدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان تعزز حقوق الإنسان وتحميها على أساس مبادئ شمول الجميع وعدم التمييز والمساواة وفقا للقواعد والمعايير الدولية، ويستفيدون من هذا المجتمع.

النتيجة 3–1: بحلول عام 2025، يستفيد الناس في ليبيا، بمن فيهم الأكثر ضعفا وتهمّشا، من خدمات حماية اجتماعية وخدمات اجتماعية أساسية محسّنة ومنصفة ومستدامة وشاملة للجميع.

النتيجة 4–1: بحلول عام 2025، يكون الناس في ليبيا، بمن فيهم الأكثر ضعفا وتهميشا، قد اكتسبوا قدرة أكبر على الصمود في مواجهة آثار تغير المناخ وندرة المياه والتدهور البيئي.

مجالات أهداف خطة اليونيسف الاستراتيجية للفترة 2022–2025: 1–5

نتائج إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة	*نتائج اليونيسف*	*مؤشرات التقدم الرئيسية وخطوط الأساس والأهداف*	*وسائل التحقق*	*نواتج البرنامج القطري الإرشادية*	*الجهات الرئيسية الشريكة، أطر الشراكة*	*الموارد الإرشادية حسب نتائج البرنامج القطري: الموارد العادية (م ع) والموارد الأخرى (م أ) (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)*		
						م ع	*م أ*	*المجموع*
النتيجة 3–1	بحلول عام 2025، زيادة إمكانية وصول الفتيات والفتيان والفتيات والمراهقات والنساء إلى خدمات جيدة النوعية في مجالي الرعاية الصحية الأولية والتغذية واستفادتهم من هذه الخدمات واتباعهم ممارسات صحية.	النسبة المئوية للرُضّع الباقين على قيد الحياة الذين تلقوا (أ) الجرعة الأولى، (ب) ثلاث جرعات من لقاح الخناق والسعال الديكي والكزاز خط الأساس: 93 في المائة (2021) الهدف: 96 في المائة	تقرير التغطية السنوي لبرنامج التمنيع الموسع	تحسُّن قدرة النظام الصحي على الصعيدين الوطني ودون الوطني على وضع سياسات منصفة ومراعية للمنظور الجنساني في مجال خدمات الرعاية الصحية والتغذية. تحسُّن قدرة النظام الصحي على كفالة تحصين الأطفال دون سن 5 سنوات والمراهقات ضد الأمراض	وزارة الصحة وزارة التعليم مؤسسة الرعاية الصحية الأولية منظمة الصحة العالمية المنظمة الدولية للهجرة	200	15 500	15 700

نتائج إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة	نتائج اليونيسف	مؤشرات التقدم الرئيسية وخطوط الأساس والأهداف	وسائل التحقق	نواتج البرنامج القطري الإرشادية	الجهات الرئيسية الشريكة، أطر الشراكة	الموارد الإرشادية حسب نتائج البرنامج القطري: الموارد العادية (م ع) والموارد الأخرى (م أ) (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
						م ع	م أ	المجموع
		الوصول بنسبة التغطية بجرعتين من لقاحات الحصبة إلى 90 في المائة على الصعيد الوطني و 80 في المائة على صعيد المناطق أو الوحدات الإدارية المعادلة لها خط الأساس: تغطية بنسبة 96,2 في المائة على الصعيد الوطني (2018) وتغطية بنسبة 89-98 في المائة (2018) على صعيد المناطق الهدف: 98 في المائة على الصعيد الوطني؛ 98 في المائة على صعيد المناطق	تقرير التغطية السنوي لبرنامج التمنيع الموسع، استمارة الإبلاغ المشتركة	التي يمكن الوقاية منها وتطعيم السكان المستوفين للشروط باللقاحات المضادة لكوفيد-19. زيادة قدرة نظام الرعاية الصحية الأولية على توفير إمكانية حصول الأطفال دون سن 5 سنوات والمراهقين والحوامل والمرضعات على خدمات جيدة النوعية وقادرة على الصمود.				
		النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزّم خط الأساس: 44 في المائة (2021) الهدف: 41 في المائة	تقارير وزارة الصحة، المسح الخاص بمبادرة الرصد الموحد وتقييم الإغاثة والحالات الانتقالية					
النتيجة 3-1	بحلول عام 2025، حصول الفتيات والفتيان والمراهقين على مزيد من فرص التعلم الشامل للجميع وغير المنقطع والجيد النوعية والملائم والآمن، بما يشمل تعلم المهارات.	المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم الابتدائي والإعدادي خط الأساس: 98 في المائة[أ] (2021) الهدف: 98 في المائة	نظام معلومات إدارة التعليم، الدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات	زيادة قدرة النظام التعليمي على كفالة تزويد الفتيات والفتيان بفرص التعلم الجيد النوعية وغير المنقطع والمراعي للمنظور الجنساني. زيادة قدرة الجهات التعليمية على تزويد الأطفال والشباب بخدمات تعليم وتنمية مهارات تكون شاملة للجميع ومراعية للمنظور الجنساني وذات نوعية جيدة.	وزارة التعليم	200	15 500	15 700
		مدى شمول الجميع في النظام التعليمي ومدى إنصافه بين الجنسين في إتاحة فرص التعلّم خط الأساس: 1 (2021) الهدف: 2	تقارير نهاية العام التي تصدرها الجهات الشريكة					

نتائج إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة	نتائج اليونيسف	مؤشرات التقدم الرئيسية وخطوط الأساس والأهداف	وسائل التحقق	نواتج البرنامج القطري الإرشادية	الجهات الرئيسية الشريكة، أطر الشراكة	الموارد الإرشادية حسب نتائج البرنامج القطري: الموارد العادية (م ع) والموارد الأخرى (م أ) (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
						م ع	م أ	المجموع
النتيجتان 1-2 و 3-1	بحلول عام 2025، تحسين حماية الفتيان والفتيات والمراهقين من العنف والانتهاك والاستغلال واستفادتهم من نظم معززة لحماية الطفل وممارسات محسّنة.	النسبة المئوية للأمهات (أو مقدمي الرعاية الأولية) اللاتي يعتقدن أن العقاب البدني ضروري لتربية/تعليم الأطفال خط الأساس: 75 في المائة (2021) الهدف: 50 في المائة	دراسة استقصائية بشأن المعارف والمواقف والممارسات	تحسُّن القدرة المالية والمؤسسية للحكومة على تخطيط نظم حماية الطفل وتنسيقها وإدارتها. تحسُّن المعارف والمهارات المتوافرة للمجتمعات المحلية المستهدفة ومقدمي الخدمات المستهدفين من أجل منع العنف والانتهاك والاستغلال والتصدي لهذه الأمور. زيادة قدرة دوائر حماية الطفل على تزويد الفتيات والفتيان بخدمات متعددة القطاعات وشاملة للجميع تمنع وقوع العنف وتكتشفه وتتصدى له وتقوم بالإحالة إلى الجهات المعنية.	وزارة الشؤون الاجتماعية وزارة التعليم وزارة الداخلية وحدات حماية الأسرة والطفل الجهات الشريكة من منظمات المجتمع المدني	200	12 000	12 200
		مستوى تطوّر آلية تتبع معلومات التسليم والإحالة المتعلقة بالصحة العقلية وخدمات الدعم النفسي – الاجتماعي للأطفال والمراهقين خط الأساس: مستوى الأداء المتحقق: 13+2=15 (2021) الهدف: 21+5=26	استعراض نهاية العام، تقارير ربع سنوية من الجهات الشريكة لليونيسف					
النتيجة 4-1	بحلول عام 2025، تحسُّن إمكانية وصول الفتيات والفتيان والمراهقين إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية واستخدامها بشكل منصف ومستدام وقادر على مواجهة تغير المناخ ومراع للمنظور الجنساني، وكفالة عيشهم في بيئة آمنة وصحية.	نسبة السكان الذين تصلهم شبكة المياه العامة خط الأساس: 65 في المائة (2021) الهدف: 73 في المائة	تقرير الجهات الحكومية الشريكة	زيادة قدرة نظم المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على سنّ التشريعات اللازمة لاتخاذ مبادرات قادرة على الصمود أمام تغير المناخ من أجل توفير خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بصورة منصفة ومأمونة ومستدامة، وزيادة قدرتها على تمويل هذه المبادرات والتخطيط لها وتنسيقها. زيادة قدرة مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على تزويد الفتيات والفتيان والمراهقين في المناطق المستهدفة بخدمات منصفة تحدث تحولا على الصعيد الجنساني وتكون قادرة على الصمود أمام تغير المناخ.	وزارة الموارد المائية مشروع النهر الصناعي الشركة العامة للمياه والصرف الصحي المركز الوطني لمكافحة الأمراض وزارة الحكم المحلي وزارة البيئة	150	7 500	7 650
		نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات صرف صحي مدارة بأمان خط الأساس: 22 في المائة (2020) الهدف: 40 في المائة	الدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات، وبرنامج الرصد المشترك					

نتائج إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة	نتائج اليونيسف	مؤشرات التقدم الرئيسية وخطوط الأساس والأهداف	وسائل التحقق	نواتج البرنامج القطري الإرشادية	الجهات الرئيسية الشريكة، أطر الشراكة	الموارد الإرشادية حسب نتائج البرنامج القطري: الموارد العادية (م ع) والموارد الأخرى (م أ) (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
						م ع	م أ	المجموع
النتيجتان 1-2 و 3-1	بحلول عام 2025، تكون فرص حصول الفتيات والفتيان والمراهقين على خدمات الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع من أجل الحد من أوجه حرمان الأطفال.	عدد الأطفال الذين يعيشون في فقر نقدي أو متعدد الأبعاد خط الأساس: 36,4 في المائة (2021) الهدف: 29 في المائة(ب)	تقرير تحليل الفقر المتعدد الأبعاد	زيادة القدرة الوطنية على إنتاج واستخدام المؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالأطفال وبحرمان الأطفال من أجل الاسترشاد بها في اتباع النهج القائم على الأدلة لدى إجراء الحوارات السياساتية واتخاذ القرارات المتعلقة بالميزانية.	مصلحة الإحصاء – وزارة التخطيط المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي وزارة الشؤون الاجتماعية صندوق التضامن الاجتماعي الفريق العامل المعني بالنقود والأسواق	150	7 200	7 350
		نظام الحماية الاجتماعية الوطني جاهز للاستجابة لأي أزمة خط الأساس: لا ينطبق الهدف: لا ينطبق	تقرير اليونيسف السنوي	زيادة قدرة نظم الحماية الاجتماعية الوطنية على منع نشوء أوجه الحرمان والضعف وحماية الفتيان والفتيات منها قبل وأثناء وبعد تعرّضهم للصدمات والضغوط.				
	فعالية البرنامج	النسبة المئوية لمؤشرات الأداء الأساسية المحقّقة للمقاييس المرجعية لسجل الأداء خط الأساس: 82 في المائة (2021) الهدف: 100 في المائة		التنسيق البرنامجي العلاقات الخارجية رصد التخطيط وتقييمه والنُهُج الشاملة لعدة قطاعات		1 752	5 000	6 752
	مجموع الموارد					**2 652**	**62 700**	**65 352**

(أ) تقدير حكومي من المقرّر تنقيحه في وثيقة البرنامج القطري مع توافر بيانات جديدة (مثل الدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات).

(ب) تمت مواءمة الهدف مع الغاية المتوخّاة في إطار أهداف التنمية المستدامة والمتمثلة في الحد من الفقر بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2030. ويمكن تنقيح الهدف مع توافر بيانات جديدة.